



**العلمانيون  
والعكاز الطائفي**

علي جاسب الزبيدي



## ملخص البحث

يستعرض البحث مبدئياً موقف الإسلام الإيجابي من موضوع الاختلاط مع الشعوب والانفتاح العالمي ولكنه يؤكد على شرطية هذا الأمر تأطره بالقوانين اللازمة التي تحفظ الحدود بين الثقافات ولا تؤدي إلى الذوبان المطلق فيما بينها، ثم يناقش موقف العلمانية المغاير الذي يغفل موضوع شرطية الانفتاح عن قصد أو دونه. ثم يسأل البحث السؤال المركزي: أنحن حقاً بحاجة للعلمانية كبديل عن الإسلام؟ وفي سياق الإجابة عنه يتم استعراض ومناقشة الكثير من الآراء المهمة التي وردت للإجابة عن التساؤل أعلاه، وأهمها آراء المفكر جورج طرايشي الذي يركز على أهمية العلمانية بوصفها ضرورة لحماية الأقليات في العالم الإسلامي، ولكنه يغفل عن إمكانية وجود الحل لمشكلة الأقليات داخل الإسلام نفسه. يدرج البحث أيضاً بنقاط أهم خصائص العلمانية المتبناة في الغرب ويبدأ بمناقشتها ويعتمد في ذلك على آراء المفكر عبد الوهاب المسيري الذي يبرز الكثير من سلبياتها. يناقش البحث أيضاً مفهومي العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ويخلص إلى أن لا فرق جوهري بين الإثنين كما ينظر له العلمانيون العرب وأن العلمانية الجزئية ستؤدي بالضرورة إلى الشاملة بعد فترة كما حدث في الغرب.

الكلمات المفتاحية: العلمانية، جورج طرايشي، عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية، العلمانية الشاملة.



## المقدمة

تؤكد الآية القرآنية الكريمة ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، على قضية هامة تتعلق بمسألة العلاقة مع الآخر التي يجب أن توسم بالتعارف، وهو مفهوم حيوي يقع على الضد من الجدران العازلة التي يحلو للسلفيين أن يضعوها بيننا وبين الثقافات الأخرى، كما أنه يخالف بطبيعة الحال فطرة الإنسان الواضحة التي تدفعه بشكل حثيث إلى أن يتبادل ثقافته مع ذلك الآخر، ليؤثر فيه ويتأثر به، بل نعتقد أنه شيء هام ومحفزٌ ضروري نستلهم عبره عوامل النهوض والتطور، ولكن بعد أن نأخذ بنظر الاعتبار جملة السلبيات التي تحتويها كل ثقافة من هذه الثقافات، ولهذا السبب تحديداً يجب أن تخضع عملية التداول الثقافي لفترةٍ دقيقة يتم عبرها تحليل الشبهات، ورصد الاختلافات التي ترافق تلك العملية، وإن كان لبعضهم وجهة نظر أخرى، كالعلمانيين مثلاً الذين يريدون أن تتم هذه العملية بدون قيدٍ أو شرط، وهو موقفٌ غريبٌ ينم عن استخفافٍ واضحٍ بطبيعة المتغيرات والظروف الاجتماعية التي ترافق كل ثقافة من هذه الثقافات، فضلاً عن سمة التقليد الواضحة للآخر التي تطبع هذا النوع من التفكير، حتى وصل بهم الأمر إلى استعارة نفس الأحكام والأفكار التي وصل إليها الغرب فيما يخص الإسلام كدين.

وبما أن للغرب - ونظراً لتجربته المريرة مع الكهنوت المسيحي - موقفاً من الدين لا يمكن أن يوصف إلا بالسلبية القصوى، فقد

(1) سورة الحجرات، الآية: 13.

انعكس هذا الموقف، بقضه وقضيضه على كتابات المفكرين العرب أصحاب الأنموذج العلماني، إذ لم يأخذوا بنظر الاعتبار الفروقات الكبيرة بين الإسلام والمسيحية، فعلى الرغم من اتفاقنا وإياهم في وصف مظاهر التخلف تلك إلا أنهم أخطأوا في تشخيص الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه، وأبوا إلا أن يعزوها للدين، ولهذا تجد أن كتاباتهم تربط وبشكل تعسفي بين كل مظاهر التخلف وبين الإسلام، وهذا اتهام خطير لا يمكن السكوت عنه، ليس فقط لأننا نؤمن بهذا الدين وندافع عنه، بل لأننا نريد حقاً أن نشخص الأسباب الجوهرية التي تقف وراء هذا التخلف ليتسنى لنا على أقل التقادير النظر فيها ومعالجتها، وما عملية الاتهام التي يوجهها بعضهم للإسلام سوى انزياح متعمد عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراءه، بل هو أسلوب مقيت يتبع سياسة تضييب الرؤى، وتشتيت الأفكار، وخلط الأوراق، لتتعلّب القناعات وفق مقاييسهم ورؤاهم.

ولهذا نؤكد أن عملية الإرساء التي تتوقف عليها المواقف العقلانية، وهي تنشُد الحقيقة يجب أن تميّز بين ذلك، لتنعكس لنا الحقائق بدون أيّ تزيف أو تزويق عاطفي، فالإسلام - والحق يقال - لا يمكن أن يُحصَر بين جدران ضيقة، فهو أكبر من الإيديولوجيا، بل من كل التصنيفات الأخرى التي يروق للبعض أن يحدّد بها ذلك الدين، فهو ببساطة شديدة، موقف من الحياة ببعديها الروحي والمادّي، إنّه موقف إنساني أصيل، يمتزج فيه الأخروي الماورائي مع الدنيوي الموضوعي ليشكلاً معاً ذلك النسيج العظيم الذي يحفظ للكائن البشري تكامله، إذا ما آمن به وسار على خطاه.

## السؤال المركزي

وهنا يأتي السؤال الذي نعتقد أنه الأهم في هذا السياق، ونحن حقاً بحاجة للعلمانية بديلاً عن الإسلام في حلحلة مشاكلنا ومعالجة قضايانا؟ أم هي واحدة من تلك الحجج التي نتحايل بها على أنفسنا، لتسويغ ذلك الركام الطويل من التجارب الفاشلة التي كنا وما نزال نخوضها مع الإسلام؟ فبتنا نلتمس من هنا وهناك بعض النماذج علّها تنسجم مع ذواتنا الخاملة وعجزنا الأبدي حتى وصل الأمر ببعض المفكرين الكبار من الذين خبروا الإسلام، وتلمسوا نقاط قوته وعظمته، أو على الأقل اطلعوا على تاريخه ومحنه، أمثال المفكر السوري جورج طرايشي، الذي ساق مؤخراً واحدة من هذه الحجج، وجعل منها مسوغاً للعدول من النموذج الإسلامي إلى النموذج العلماني، والذي يمكن تسميته بالمسوغ الطائفي، يقول فيه: "بديهي أننا لا نماري في أن العلمانية في وجه من وجوها يمكن أن تمثل مطلباً للأقليات، بقدر ما يمكن أن تقدم لها ضماناً للمساواة التامة أمام القانون.

ولكن ما نماري فيه بالمقابل هو أن تكون الأقليات المعنية في الدائرة العربية الإسلامية هي الأقليات المسيحية حصراً. ذلك أن العلمانية فلسفة وآلية لتسوية العلاقات لا بين الأديان المختلفة فحسب، بل كذلك بين الطوائف المختلفة في الدين الواحد. والحال أن التعددية في الدائرة العربية الإسلامية ليست محض تعددية دينية أو إثنية، بل هي أيضاً تعددية طائفية. فالإسلام العربي، بواقعه الديمغرافي الحالي يتألف من غالبية سنية بكل تأكيد، ولكن أيضاً

من أقلية شيعية ونصيرية وزيدية وإسماعيلية ودرزية وإباضية. ومن منظور هذه التعددية الطائفية الإسلامية، فإن القضية العلمانية في العالم العربي ليست فقط قضيةً مسيحيةً - إسلاميةً كما يطيب لخصوم العلمانية تصويرها، بل هي أيضاً وربما أساساً، قضيةً إسلاميةً - إسلاميةً.

ولعلنا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول: إن تركيز خصوم العلمانية على البعد الأقلوي المسيحي لإشكالية العلمانية في العالم العربي إنما يخفي مثله مثل كل منطوق به، مسكوتاً عنه، هو أعظم خطورةً وفداحةً بعد، ويعني به بعدها الطائفي الإسلامي. وقد كان لا بدّ من انتظار كارثة الاحتلال الأمريكي للعراق حتى ينفجر ذلك المسكوت عنه بكلّ القوّة التي لا مناص من أن ينفجر بها المكبوت الذي طال كبته<sup>(1)</sup>.

نفهم من الطرح الطرابيشي أنّ العلمانية ضرورةً تاريخيةً ملحةً يفرضها علينا الواقع، ليس بسبب وجود أقليات دينية فقط، بل أيضاً لوجود طوائف إسلامية عدّة تصنف على أنّها أقليات مذهبية، إذا ما قورنت بالطائفة السنية التي تحتل النسبة الأكبر في العالم الإسلامي، ولهذا يعتقد طرابيشي وغيره من المفكرين العلمانيين بأنّ الحلّ الأمثل الذي تتساوى فيه وعبره حظوظ الأقليات الدينية والطائفية أمام الغالبية العظمى هي العلمانية لا غير، لأنّها - كما يعتقدون - ستكون الضمانة الأفضل لتلك الأقليات.

وبذلك سيكون المسوّغ الذي تحدث عنه طرابيشي ذا تأثير

(1) العلمانية في المشرق العربي، مجموعة مؤلفين، ص 16.



عالٍ ليس في نفسيّة أفراد تلك الأقليات فحسب، بل كلّ من يطرق مسامعه ذلك المبرّر، خاصّةً وهو يصوّر بتلك الطريقة الدراميّة الماهرة التي يراد لها في هذا الزمن تحديداً، أن تكون فاعلةً ومؤثّرةً بشكلٍ كبيرٍ لتعيد إلى الأذهان تلك الإشكاليّة التي ما برحت تضغط بقوةٍ جنوبيّةٍ كبيرةٍ في واقعنا منذ عصر الخلافة إلى الآن.

إنّها مسألة السياسة بكلّ ملابساتها وما صاحبها من تخبُّطٍ وعشوائيةٍ مريرةٍ، ونحن كأناس نعيش على هذه البقعة الجغرافية من الأرض، وندين بهذا الدين، لا يمكننا أن ننكر أو نقلل من أهميّتها، ولكن طرايشي كغيره من المفكرين العلمانيين، قد جعلنا عبر ذلك العرض القصصي المعبّأ بتلك الإشكاليّة أمام خيار واحدٍ لا ثاني له، أعني به الخيار العلماني، كحلٍّ أمثل أمام البعد الأقلوي كما يسميه، بعد أن تمّ تغييب الإسلام نفسه كواحدٍ من الحلول المقترحة لهذا البعد، فقد يكون الحلّ كامناً في الإسلام ذاته، فلماذا يتمّ استبعاده إذن، ولهذا سنقوم بوضعه واحداً من الحلول المقترحة إلى جنب العلمانية، ولا نريد أن نستعجل بإعطاء أحكام مسبقة عن الحلّ، سواء أكان علمانيّاً أم إسلاميّاً، من دون أن نقوم بعملية عرض موجزةٍ لأهمّ الخصائص التي تميّز كلاّ منهما، لأنّ عملية الشروع في التفكير لإيجاد حلول لتلك الأزمة يجب أن تكون مقبولةً، وعلى قدر كبيرٍ من الواقعيّة، بحيث تستطيع أن تلبّي الحاجات الماديّة والمعنويّة، وحتّى الفطريّة لذلك المجتمع، أي أن تأخذ بنظر الاعتبار التركيبة النفسية والروحية والاعتقادية له.

إذن هل يمكن أن تكون العلمانية هي الحلّ؟ للإجابة عن هذا

السؤال لا بدّ أوّلاً من معرفة ماهية العلمانية؟ وماذا تريد؟ وماهي الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها؟ وما منظومة القيم الكامنة وراءها؟ وماهي طبيعة تلك السعادة التي تقترح توفيرها للإنسان؟ وما مدى انسجامها مع طبيعة الإنسان المسلم ونفسيته وقيمه؟

ونحن هنا لسنا بصدد الإجابة عن كل تلك الأسئلة، بقدر ما نريد أن نعطي تصوّراً عاماً حولها يتناسب وطبيعة البحث وحجمه، كما لا نريد أن نأتي بتعريفٍ مخصّصٍ للعلماني، لأنّ العلمانيّة كما يدّعي دارسوها لها الكثير من التعاريف المتعدّدة والمختلفة من حيث الصياغة والمضمون، ولهذا سيقصر حديثنا على ذكر أهمّ الخصائص التي تتصف بها العلمانيّة من وجهة نظر المؤيدين والرافضين على السواء. كما أنّه سيقصر على العلمانيّة الشاملة، لأنّ العلمانيّة الجزئيّة إذا ما أريد لها أن تُطبّق فإنّها ستحوّل تدريجياً وبشكلٍ حتميٍّ إلى علمانيّةٍ شاملة، كما حصل في البلدان الغربيّة، لأنّ قيم العلمانيّة ستمدّد لتشمل جوانب الحياة كلّها، بما فيها الجانب الأخلاقي للإنسان، فهي إذن لن تقتصر على المجال السياسي أو الاقتصادي، كما يحبُّ أنصار العلمانيّة الجزئيّة أن يسوّقوه، ففي الغرب مثلاً نجد أنّ (الدولة العلمانيّة والمؤسّسات التربوية والترفيهيّة والإعلاميّة وصلت إلى وجدان الإنسان، وتغلّغت في أحلامه، ووجهت سلوكه وعلاقاته بأعضاء أسرته النووية، وقوّضت ما تبقى من أخلاقيّات مسيحيّة أو حتّى إنسانيّة (هيومانيّة HUMANIST)، ولم يعد بالإمكان الحديث عن فصل هذا عن ذلك، وبخاصّةٍ بعد عام 1965، حين انتقلت الحضارة

الغريبة الحديثة من مرحلة الصلابة إلى مرحلة السيولة<sup>(1)</sup> لهذا نقول إنَّ كلامنا سيقتر على ذكر أهمِّ خصائص العلمانيَّة الشاملة، التي سنأتي عليها الآن.

### أهمُّ خصائص العلمانيَّة الشاملة:

1. إنَّ مفردة العلمانيَّة صفة للمجتمع، تدلُّ على عمليَّة تحرُّر عيني لحياة الإنسان من الدين، وليس من الإيديولوجيا فقط التي تدلُّ مفردة العلمانيَّة عليها.
2. العنصر الأهمُّ في المجتمع العلماني على المستوى السليبي هو إقصاء الدين عن مركز الحياة الإنسانيَّة، وعلى المستوى الإيجابي إحلال العقل محلَّ الدين في تنظيم الحياة البشرية.
3. المراد بالعقل هنا هو العقل الذرائعي، عدم الثقة بالتقاليد، وإسقاط الشرائع عن الاعتبار، واكتفاء الإنسان بذاته، والافتناع بالدور الذرائعي للعقل، والافتناء به في معالجة مشكلات المجتمع<sup>(2)</sup>.
4. إنَّ المرجعيَّة النهائيَّة للعلمانيَّة هي مرجعيَّة ماديَّة بحثة، أي إنَّ العلمانيَّة بمعنى آخر تسعى إلى إيجاد عالم خالٍ من المعنى، لا قيمة فيه، ولا سبب، ولا غاية، ولا نتيجة، سوى إرادة القوَّة التي ليس لديها سوى غايةٍ واحدةٍ (تتلخَّص بالمنفعة لا غير).
5. تشيئة الإنسان وسلعته (أي تحويله إلى شيءٍ وسلعةٍ كباقي

(1) د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 1، ص 20.  
 (2) العلمانية مذهباً، دراسة نقدية في الأسس والمرتكزات، مجموعة من الباحثين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص 72-73.

السلع والأشياء الأخرى) وهي بذلك تسلب منه أثنان ما لديه وهو المعنى، فيتحول إلى كائن جامدٍ منطقيٍّ يتَّسم بذبول الروح، والقلق، واليأس، والخوف من المستقبل.

6. في العلمانية لا وجود لحقيقةٍ مطلقة، فالكلُّ خاضعٌ لقانون النسبية، وكلُّ شيءٍ متغيّر، فالحقيقة لا يمكن الإمساك بها، بما في ذلك الحقائق العلمية نفسها.

7. الأخلاق بدورها نسبية، تتغيّر بتغيّر المكان والزمان والظروف، فما يبدو أخلاقياً في زمنٍ ما قد يصبح غير أخلاقيٍّ في زمنٍ آخر، وكذا الأمر مع المكان، فقد يكون تصرفٌ ما في أحد دول العلم تصرفاً أخلاقياً، بينما يعدُّ مشيناً في دولةٍ أخرى، كما أنَّ للظروف دورها في تغيّر الأخلاق أيضاً، وبذلك يصبح الحديث عن القبح والحسن العقلين حديث خرافة، وإذا شئنا الدقة أكثر (فإنَّ المعرفة المادية هي المصدر الوحيد للأخلاق، وبما أنَّ المادة في حركةٍ دائمةٍ إذن، لا يوجد أيّة قيم أخلاقيةٍ ثابتة)<sup>(1)</sup>.

8. الإنسان جزءٌ لا يتجزأ من الطبيعة/المادة، ليس له حدودٌ تفصله عنها، ومن ثمَّ هو ظاهرةٌ بسيطةٌ أحادية البعد، وهو كائنٌ ليس له وعيٌ مستقلٌّ، خاضعٌ للحتمية المادية المختلفة، غير قادرٍ على التجوُّز والاختيار الأخلاقي الحرّ، أي إنَّه يتمُّ تفكيكه وتسويته<sup>(2)</sup>.

9. إنَّ القانون الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في العلمانية

(1) د. عبد الوهاب المسيري، د. عزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، ص 121.

(2) المصدر السابق، ص 121.

هو قانون النسبية المطلقة.

10. التبجح بالعلم بحيث تصف كل ما يعارضها من قيم وأخلاقٍ ودينٍ بالخرافة.

إذن، هذه هي أهم الصفات والخصائص التي تميّز العلمانية، وهي خصائص، لا شك مسكونةٌ بهاجس اللذة والتمتع الاستعماليّة في مدياتها القصوى، بعد أن يتمّ تسويغها عقلياً بالشرط الإنساني الذي لا يمكن لأحدٍ أن يتنازل عنه، وأعني به شرط الحرية الذي يبدو وفقاً للخصائص العلمانيّة أعلاه، قد أسيء استخدامه بشكلٍ مفرطٍ، بل تمّ التعامل معه كشعار، يسوّغ الكثير من الانتهاكات والأمور اللاأخلاقيّة بحيث نستطيع أن نقول مع المسيري بأنّ (الحضارة الغربيّة) التي تتبنى النموذج العلماني) هي حضارةٌ تكنولوجيّةٌ تُعلي قيمة المنفعة والكفاءة والإنجاز والتقدّم مهما كان الثمن المادّي والمعنوي المدفوع فيها، وترى أنّ البقاء للأصلح والأقوى دائماً، وتهمل كثيراً القيم التقليدية (البالية)، مثل البرّ بالضعفاء والشهامة والتقوى ومساعدة الآخرين<sup>(1)</sup>.

ولكنّ العلمانيّة - وتلك هي القضية - ستكون ذات تأثيرٍ قويٍّ وفاعلٍ لدى أولئك الذين ينساقون وراء نزعتها اللذائذيّة وعقلها الذرائعي، فهي كما قلنا تركّز بشكلٍ كبيرٍ ومباشرٍ على الجانب المادّي للإنسان.

إذن، كيف يتوجّب علينا - نحن الذين نؤمن بأنّ هناك أبعاداً

(1) د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 1، ص 107.

عديدة ومتكثرة للإنسان من أهمها البعد الروحي والمعنوي الذي يتواشج ويتراكب ويتداخل مع بعده المادي، ليشكلاً معاً ذلك الكيان العظيم والمعقد الذي نطلق عليه تسمية إنسان - أن نقيّم العلمانية، بعد أن علمنا بأن لا شأن لها بالجانب المعنوي والروحي له، لا شك أن تقيّمنا سيكون سلبياً بالضرورة، لأن ما تفعله العلمانية، ليس سوى تسطيح الإنسان واختزاله في بعده المادي فقط، وعده كائناً أحادي الجانب، كائناً مستلباً، ولكن هذه المرة من المادة نفسها، وهو ما يؤكده المؤرخ البريطاني الكبير أرنولد توينبي حيث يقول: "إن الحضارة الغربية مصابة بالخواء الروحي الذي يحوّل الإنسان إلى قزم مشوّه يفتقد عناصر الوجود الإنساني، فيعيش الحد الأدنى من حياته، وهو حد وجوده المادي فحسب، والذي يحوّل المجتمع إلى قطيع يركض بلا هدف، ويحوّل حياته إلى جحيم مشوب بالقلق والحيرة والتمزق النفسي"<sup>(1)</sup>. نعم لقد انتبه توينبي وغيره من الكتاب والمفكرين الغربيين إلى الخلل العظيمة التي يحدثها الهوس المادي في حياة الإنسان الغربي، إن النزعة الاستهلاكية اللذائذية هي العلامة الفارقة والمميزة لهذا المنهج، وليست الحرية سوى شعار يتم عبره وبواسطته استدراج ضحاياه، ولهذا فهو يزود مستهلكيه بطمأنينة زائفة.

إننا نلاحظ باستمرار أن هناك تناقضاً واضحاً وبيناً في الحضارة الغربية، وهو تناقض يبعث على الازدراء والبؤس، فعلى الرغم من التقدم المادي الهائل الذي وصلته تلك الحضارة إلا أنها ما زالت أعجز

(1) أبو زيد أوكاي بالا، نقلاً عن مقال نقد العلمانية، مقال على شبكة النت.

عن تقديم السعادة والاطمئنان لمواطنيها، فتلك البوهيمية العقلية التي اتخذتها كمنهج وسلوك حياة جعلها تعيش الغربية الحقيقية، غربة الروح التي تشعر بالضيق، والقلق النفسي، وفقدان التوازن، فهي لا تجيد العزف إلا خارج فطرة الإنسان.

نعم إنها نعمة غريبة مثقلة بالمادة، مهووسة لا بتشيئة الإنسان فقط، بل عواطفه وأحاسيسه أيضاً، لهذا يجب القول بـ (أن الدين ليس حاجة أنثربولوجية وملاذاً أنطولوجياً من قهر المصير فحسب، إنه إلى ذلك فعالية تغيير وتثوير بمثل ما هو مقوم تهدئة وتأطير. وإذا كان البعض يرى في عودة الديني نكوصاً عن مكاسب المدنية والعلمنة؛ فإن ذلك لا يستقيم في رأينا لأسباب:

منها: أن العلمنة التي أرادها الفكر العربي منذ النهضة لم تكن إلا قشرية، وقد كشفت سطحيتها بعد الثورات العربية، وصعود الأصوليات الدينية المتشددة.

ومنها: أن التجربة العربية قد أثبتت فشلها في تحييد الدين من المجال العمومي، حتى صرنا نألف أدبيات عودة الدين وفلسفات التفكير فيه، ومنها النتائج الكارثية على السلم الاجتماعي والمدني للتجربة اللائكية في نسختها الفرنسية<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من هذا كله نجد تعاطفاً كبيراً من العلمانيين العرب إزاء هذه العلمنة، ويبدو أنهم قد تغاضوا عن دورهم الذي يفترض أن يكون تصحيحياً، أو ربما أخفقوا في الانتباه إلى الكثير من

(1) استدعاء الشأن الديني في المجال العام، محمد الخراط، مجلة الباب العدد السابع.

التفاصيل المهمة التي أغفلتها العلمانية فيما يخص الإنسان وحياته السعيدة، فتمحورت رؤاهم حول نقاطٍ صغرويةٍ باهتةٍ تلخصت بالذائد المادية، كالجنس، والمتع الأخرى التي ازدهرت بشكلٍ مفرطٍ في الغرب، وأغرتهم بسطحيتها اللامعة التي تخفي تحتها الكثير من الأمراض الاجتماعية والنفسية الخطيرة، وهو دليلٌ على انطفاء الحاسة النقدية لديهم، لذا نجد أن آراءهم وأفكارهم، بل أغلب ما فعلوه ليس سوى تقمُّصٍ للأفكار الغريبة، وهناك الكثير من الشواهد على ذلك (فمعظم التعريفات - التي قدّموها - تجاهلت الظواهر المصاحبة لظهور العلمانية، مثل الإمبريالية والاستهلاكية والحروب العالمية والحركات الشمولية، ولم تحاول اكتشاف ما إذا كانت هناك علاقة بين تصاعد معدلات العلمنة في المجتمع، وتزايد مركزية هذه الظواهر وهيمتها)<sup>(1)</sup>.

لذا نقول: إننا في العلمانية العربية إزاء تبعيةٍ مختلفة، إنها التبعية الفكرية التي لم تأخذ بنظر الاعتبار الكثير من الفروقات الفكرية والثقافية والدينية، ولا حتى الاجتماعية التي قد لا تنسجم وعالمنا العربي الإسلامي، فالعلمانية نفسها لم تكن سوى ردة فعلٍ بشريةٍ جاءت لمعالجة حالةٍ مرضية، تلخصت بما فعله رجال الكنيسة المسيحية من فضائع، وهو ما دفع مفكري الغرب الذين لم يجدوا في الدين المسيحي إجاباتٍ شافيةٍ تسعفهم في أزمتهم مع الكهنوت الديني، وتدفعهم لتقديم قراءاتٍ جديدةٍ تختلف عن تلك القراءة

(1) د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 1، ص 98.



المزرية التي قدمتها المؤسسة الدينية الحاكمة، لهذا عمدوا إلى العقل، واتخذوا منه مرجعاً وحيداً، بعد أن يسوا نهائياً من المرجعية الدينية.

هذا باختصارٍ شديدٍ ما حصل في الغرب، والذي أدى إلى ولادة البديل العلماني وسيادته.

لكنّ هذا البديل أحدث نوعاً من القطيعة الروحية، فأصبح الإنسان الغربي يشعر بغربةٍ شديدةٍ على الرغم من تواجده في عالمٍ يزخر بكلّ مظاهر الترف والبخ المادّي.

وهذا ما يفسّر تعطشه للقيم، وشعوره بالظماً الأخلاقي، وحاجته الإنسانية في البحث عن معنى، كما دفع أغلب فلاسفته إلى البحث في الأكسيولوجيا (فلسفة القيم) لمواجهة تلك العدمية التي تكلم عنها (نيتشه) سابقاً حيث وصف عصره (بعصر العدم).

على كلّ حال، فإنّ هذا ما جادت به القريحة الغربية إزاء مشكلتها مع الديني والسياسي.

أمّا نحن فالقضية مختلفةٌ عندنا، وإن كنا نعيش نفس الإشكالية التي عاشها الآخر، فمشكلتنا في العالم الإسلامي ليست مع الدين، بل مع ذلك السياسي الذي أخذ دينه من وعاظ السلاطين وفقهاء المنفعة الذين سوّغوا له الموبقات، وأباحوا له المحرّمات، وحلّوا ظلمه وعدوانه على العباد، هذه هي مشكلتنا الحقيقية، إنّها مشكلة التطبيق التي يجب أن نجد لها حلّاً من رحم النظرية، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إنّنا في العالم العربي نمتلك مرجعيةً تختلف كلياً عمّا

هي لدى الغرب، إنها المرجعية الإسلامية، تلك الديانة التي تضم الدين والدنيا معاً، أي: امتزاج كل ما يخص حياة الإنسان من سياسة، واقتصاد، واجتماع، امتزاجه بالديني، بحيث نجد أن الدين قد تطرق لكل تلك الأمور وبسط الحديث فيها، وترك هامشاً كبيراً للمتغيرات والمستجدات التي قد تطرأ على حياة الإنسان نفسه، فهو كفيلاً بحلها، بينما لا نجد ذلك في الدين المسيحي الذي اقتصر وجوده على معالجة قضية معنوية محددة وفي فترة زمنية قصيرة لا تتعدى الـ (500) عام، وخلوه الواضح من أية نظرية في الاقتصاد أو السياسة، ولهذا قد يُعذر الغربي في اتخاذه العقل بديلاً عن الدين في تقرير مصيره، وحل قضاياها ومشاكله السياسية.

أما نحن، فلا عذر لنا في هذه المسألة، فلدينا مرجعيتنا الدينية الممثلة بالقرآن وسنة الرسول ﷺ وآل بيته الكرام التي ترسم لنا الخطوط العريضة في السياسة وغيرها من شؤون الحياة الأخرى التي نستطيع عبرها أن نتلمس الطريق.

**ثانياً:** إن الحلول المقترحة من بعض المفكرين بوصفها بديلاً عن الحل الإسلامي هي بذاتها مشحونة بالمشاكل، ومن غير المعقول أن نعالج مشكلة ما بمشكلة أكبر وأعقد من سابقتها، فهناك حيث توجد الدول العلمانية توجد الأزمات الاجتماعية الخطيرة التي يتم التعتيم عليها، أو التعامل معها على أنها أمر واقع مفروغ منه، ومن أهم هذه الأزمات على الإطلاق التفكك الأسري الذي بدأ يأخذ طابعاً منظماً ومخططاً له تحت يافطة الحرية، فمثلاً بدأ التقنين للزواج المثلي في أغلب الدول العلمانية، وهو زواج يؤدي بالنهاية-

إذا تغاضينا عن مخالفته لفطرة الإنسان وأخلاقه - إلى زوال النسل على المدى المنظور، كما أن هناك ظاهرة لا تقل خطورة عن الأولى هي ظاهرة العلاقة بين الرجل والمرأة التي يسمونها بـ(الصدقة) التي أصبحت في الكثير من الأحيان البديل المناسب عن الزواج، لأنه يوفر للإثنين معاً المتع الجنسية، ويرفع عن كاهلهم المسؤوليات التي يمكن أن تترتب على الزواج.

أما الأطفال الذين سيولدون من هذه العلاقة غير الشرعية فسيكون مصيرهم التشرد، أو دور الأيتام، وفي أحسن الأحوال تتحمل الأم مسؤولية رعايتهم وحدها، ولك أن تتنبأ بما سيؤول إليه مصير هذا الطفل الذي يولد بتلك الطريقة المقرفة.

وقد استطاع عبد الوهاب المسيري - ذلك الفيلسوف المغيب إعلامياً بسبب حفرياته النقدية للحضارة الغربية - أن يحدّد بشكل لافت في كتابه الممتع (العالم من منظور غربي) الثمن الباهض الذي يدفعه الغرب لتقدمه، فالمخدرات، والإباحية، والسلع التافهة التي لا تضيف معرفة للإنسان، ولا تعمق إحساسه، وتآكل الأسرة، وتراجع التواصل بين الناس، والأمراض النفسية، وتزايد العنف والجريمة، وانتشار الفلسفات العدمية، وفلسفة العنف والقوة، وتزايد الإحساس بالاغتراب والوحدة، وتزايد الإنفاق على التسليح إلى درجة يصبح فيه ولأول مرة في التاريخ البشري أكثر ممّا ينفقه الإنسان على الطعام والملابس، هذه واحدة من مئات المشاكل التي سببها النموذج العلماني.

لهذا نقول: إن العلمانية المملوءة بتلك المشاكل لا يمكن أن

تكون هي الحلّ، فجلُّ ما تستطيع أن تفعله على افتراض تطبيقها في العالم الإسلامي هو إخفاؤها لتلك الخلافات التي قد تنشأ بين المذاهب والأقليات الدينيّة، والتي قد تظهر في أيّ وقت، ولأيّ سببٍ كان.

أمّا نحن، فنسعى عبر البحث في الإسلام نفسه عن حلولٍ تكون جذريّةً لهذه المشاكل، حلولٍ من شأنها أن تقلب المعادلة، وتعيد التوازن المرجوّ، وذلك في اعتقادي لا يتمُّ إلا في مناخٍ فكريٍّ متسامحٍ يستلهم من القرآن تعاليمه، ويمتخ منه رؤاه، فلكم دينكم ولي ديني، ولكم مذهبكم ولي مذهبي، ولكم قراءتكم ولي قراءتي، إذ لا إكراه في الدين، ولا إجبار، بل دعوةٌ بالتي هي أحسن كما يقول جلّ شأنه: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ لتنتهي الآية بقوله جلّ وعلا: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ وهي إشارةٌ واضحةٌ وجليةٌ إلى عدم اتهام الناس بالباطل، ووصف عقائدهم بالزيغ والانحراف، لأنّه أعلم بمن ضلَّ عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين منكم، ثمّ يخاطب الله نبيّه الكريم ﷺ بأنك لست عليهم بمصيطر، فإن أحسنوا فلا تفسدهم، وإن أساءوا فعليها، وليس عليك إكراههم على الإيمان، وهو ما دفع الكثير من العلماء المتنورين للعمل على هذا الأساس، وكان لهم مشروعهم الوحدويّ المتميّز، كما أنّ إعادة الصدارة للأهداف الإسلاميّة الكبرى من شأنه أيضاً أن يقلل من أهميّة تلك الفروقات.

تعالوا نفكّر بطريقةٍ أكثر معقوليّةً، ونحن نضع الحلول اللازمة

لتلك الأقليات، ولا بدّ قبل ذلك أن نميّز هذه الأقليات عن بعضها، فهناك أقليات طائفية ترجع إلى دين واحد، مثل الشيعة، والأباضية، والنصيرية والزيدية، وهناك أقليات دينية (يهودية، ومسيحية، وإيزيدية، وصابئية)، فكل واحدة من هذه الأقليات لها حديث مختلف، ولهذا سنأتي على ذكر الأقليات الطائفية أولاً، ونقول: إن أمامها خيارات ثلاثة، لا غير:

**الأول:** بقاء الحال على ما هو عليه، أي مواصلة التعنت والتمسك بقوة بعض الآراء، أو المسائل، أو القضايا الخلافية التي تثير الحساسية لدى المذاهب الأخرى (وهي بالضرورة قضايا هامشية ليست من صلب الدين في شيء)، هذا النوع من الآراء سيساعد بالضرورة على إنتاج الأحقاد والضغائن، ذات النهايات الدموية التي لا تخدم سوى الاستكبار العالمي، الذي سيكون من مصلحته بقاء حالة الاحتراب والقتال والفرقة بين الطوائف الإسلامية، ليسهل السيطرة عليها، وابتزازها مادياً على الجانبين الاقتصادي والعسكري، فمصانع الأسلحة في أمريكا، وغيرها من دول الاستكبار، بحاجة إلى مستهلكين، والبقاء على حالة الغليان هذه ستخدمهم بالضرورة، هذه هي النتيجة الطبيعية التي سنصل إليها، فيما إذا أخذنا بالخيار الأول، ورضينا بأن يبقى الحال على ما هو عليه، إنّه ليس سوى الموت الطوعي، أو سمّه إن شئت بالانتحار البطيء.

**الثاني:** القبول بالخيار العلماني، وهو خيار ذو شجون، لأنك إن قبلت به تصبح كذاك الذي يهرب من الذئب إلى الأسد، فالخياران كلاهما مرٌّ وقاتلٌ للنفس البشرية المحترمة، أقول هذا لأن المذاهب

التي نتحدّث عنها هي مذاهب خرجت من عباءة السياسي، أو هي واقعٌ تفرضه القراءة البشرية للدين، والعلمانيّة كما هو معروفٌ تريد أن تقصي الدين عن الحياة بمجملها، وقبول المذاهب الدينيّة للحلّ العلماني يعني التنازل عن الكثير من المبادئ والتعاليم الدينيّة على المدى القريب، أمّا على المدى البعيد، فإنّ الحديث عن الدين سيكون حديث خرافة، لأنّ العلمانيّة الشموليّة - وفقاً لتصنيف المسيري - سوف تقصي الدين عن الحياة بكليّتها، لا عن السياسة والاقتصاد فحسب، كما يحلو لدعاة العلمانيّة الجزئيّة أن يصوّروه، وهذه أشدُّ وطأةً على المذاهب الدينيّة، لأنّها في هذه الحالة سوف تضطرُّ للتخلي عن الدين كلّه، بينما نراها في الحالة الأولى لا تريد أن تتخلّى عن بعض القضايا الخلافيّة البسيطة والجزئيّة، فكيف يكون ذلك، وهل يصحُّ أو يُعقل أن تطالب من يرفض أن يترك الأشياء الجزئيّة البسيطة - أي الخلافات المذهبيّة - أن يترك الكلّي وأعني به الدين.

**الخيار الثالث والأخير:** ونحن في هذا الخيار نحاول أن نأخذ بأكثر الاتجاهات وسطيةً واعتدالاً، لهذا فإننا نرفض رفضاً تاماً الخيارين السابقين، نظراً لتطرّفهما المبالغ فيه، ولهذا نقترح أن يكون الحلّ الأنسب والأكثر معقوليةً لمشكلة الطوائف والمذاهب الدينيّة، هو تفتيت بؤرة الخلاف بينها، والقضاء عليها عبر عقد المؤتمرات والندوات بين علماء المذاهب الإسلاميّة من أجل تقريب وجهات النظر، وإزالة الكثير من الالتباسات والأخطاء التي جرّت على الأمة الكثير من الويلات والحروب، وهي في حقيقتها وهميّة وزائفةٌ أريد لها أن تبقى وتستمرّ، فعلى سبيل المثال الخلاف الشيعي السنّي، إذا

ما بحشاه، وتتبعنا جذوره نجد أنه بُنيَ على جملةٍ من المغالطات وسوء الفهم، فمثلاً يتهم السنة الشيعة بجملةٍ من الاتِّهَامات التي يتمُّ تكفيرهم عبرها، قد تصل إلى إباحة الدم، فيقولون مثلاً (إنَّ الشيعة يؤمنون بتحريف القرآن، وإنَّهم يعبدون أئمتَّهم، ويسبون الصحابة، ولديهم قرآن ثانٍ، إلى آخره...) إنَّ بعض هذه الاتِّهَامات إمَّا غير صحيح بالمرَّة، أو تمَّ فهمها بشكلٍ خاطئ، أو أنَّ القائِلين بها مجموعةٌ صغيرةٌ من الشيعة تمَّ ردُّهم من قبل علماء الشيعة أنفسهم، ونفس هذه الإشكالات قد ترد على الجانب السنِّي، على كلِّ حال، فإنَّ هذه الخلافات قد تصدى لها جملةٌ من أكابر علماء الشيعة والسنة على السواء، محاولين بذلك تضييق دائرة الخلاف إلى أكبر قدر ممكن، وتعويم الخطاب الوجدوي الذي يركِّز على القضايا المشتركة والمصير الواحد، وهذا الكلام لا يعني تذبذباً للفروقات بين المذاهب الإسلامية بالمرَّة، فمن العسير جداً، وربما من المستحيل تجميع كلِّ الفرق والمذاهب الإسلامية تحت رؤيةٍ تأويليةٍ واحدةٍ، ولكن يمكن القول بإمكانية التوصل إلى خطابٍ وحدويٍّ تسامحيٍّ يعزز السلم بين هذه المذاهب، ويعطيها الحقَّ في ممارسة شعائرها الدينية والحقوقية وتطبيقها، من دون أن يكون لإحداها سلطةٌ على الآخر في مصادرة هذا الحقِّ أو منعه.

هذا هو الحلُّ إذا ما أردنا نظاماً سياسياً ينسجم مع متطلبات الواقع من دون أن نضحى بأطروحة السماء، وهذه هي الإجابة عن الإشكال الذي أثاره (جورج طرابيشي) فيما يخصُّ الإسلام وأقليَّاته المذهبية.

أما فيما يخص الأقليات الدينية الأخرى، فنكتفي بإيراد هذا النص الذي يوضح حجم الحرية التي يتمتعون بها ففي دولة المدينة المنورة، ومنذ العام الأوّل لقيامها، السنة الأولى للهجرة، نصّ دستورها الذي اشتهر بالصحيفة أو الكتاب - على أن (اليهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم... ومن تبعنا من يهودٍ فإنّ له النصر والأسوة مع البرّ المحض من أهل هذه الصحيفة، غير مظلومين، ولا مُتَنَاصِرٍ عليهم.. وإنّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإنّ بينهم النصح والنصيحة والبرّ دون الإثم)، ونفس الحال مع النصارى عندما كتب لهم رسول الله ﷺ: «لنجران وحاشيتهم وسائر من يتحل دين النصرانية في أقطار الأرض جوار الله وذمة محمد رسول الله، على أموالهم وأنفسهم وملتهم وبيعهم وكلّ ما تحت أيديهم.. أن أحمي جانبهم، وأذبّ عنهم، وعن كنائسهم، وبيعهم، وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان، ومواطن السياح، وأن أحرس دينهم وملّتهم أين كانوا بما أحفظ به نفسي وخاصّتي وأهل الإسلام من ملّتي.. لأنّي أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم.. حتّى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم»<sup>(1)</sup>.

هذا النصّ المضيء الذي يمثّل عقيدة الإسلام الناصعة، وطريقته البراقة في التعامل مع الديانات الأخرى قد تعرّض للخرق مرات عديدة على يد بعض السلاطين والحكّام الذين شكّلت ممارساتهم

(1) محمد عمارة، الإسلام في عيون غربية، ص 6-7 ينظر كذلك مجموع الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة.



مع الآخر (الذمي) نمطاً من أنماط العلاقة التسلطية التي تحمل في داخلها ذلك النفس الاستبدادي الظالم الذي يتخذ من التعصب مذهباً له، والذي يعكس الفهم غير الصحيح للتجربة النبوية، وهو دلالة صارخة على حجم الانحراف الخطير الذي تعرضت له تلك التجربة. إنَّ العلمانيين العرب وفقاً للترسيمة التي وضعوها للعلمانية، بوصفها الحلَّ الأمثل والنهائي لمشاكل العالم الثالث وللأقليات التي تعيش فيه، لم يتشككوا أو يتساءلوا ولو مرةً واحدةً عن النتائج التي يمكن أن يفرزها هذا النموذج حتّى أنَّ العرض الذي قدّمه هؤلاء للعلمانية رغم وضوحه المفرط، بدا زائفاً ومخادعاً وغير حقيقي، لاكتفائه بلفت الانتباه إلى المناطق المضئية منه، بينما كان بوسعهم - إذا ما أرادوا الحقيقة - أن يعرضوا كلَّ ما يمكن أن ينتج عن المشروع العلماني من إيجابياتٍ وسلبياتٍ على السواء، وهذا ما سعينا إلى توضيحه في هذه الدراسة، لأنَّ مسألة اختيار النموذج الأفضل الذي يجب أن تسير عليه البشرية، كي تحقّق أهدافها وسعادتها، هي من المسائل المهمّة والخطيرة في حياة الإنسان، وليس من الإنصاف أو العدالة الإشادة بنموذج معيّن فقط، لكونه يعلي من شأن المادّي، فحياة الإنسان بما هو إنسانٌ لا تتمحور حول هذا المادّي، بل إنَّها تستلزم بوضوح أكثر ذلك المعنوي الموغل بروحه وإنسانيته في الإنسان، ولذلك تتكاثر وتزداد يوماً بعد آخر تلك الصيحات الغريبة المنادية بعودة الديني الذي يعيد التوازن لهذا الكائن، ويسترجع سكينته المغتصبة، وألفته الغابرة، ولذا يرى الكثير من الكتاب والفلاسفة، ومن بينهم بيتر برجر "أنَّ العالم اليوم على قدر كبير من

التدين، كما كان دائماً، والاعتقاد بأنّ تحديث المجتمع يقود ضرورةً إلى انحسار الدين في المجال العامّ والحياة الفردية يبدو اعتقاداً خاطئاً، فالواقع يبيّن أدواراً أهمّ للدين في المجتمع الحديث، ولعلّ البروتستانتية الإنجيلية والإسلام هما أكثر الشواهد على هذا الرفض للعلمنة أو لعلّه (ثار الربّ) كما يقول كيبل<sup>(1)</sup>.

(1) استدعاء الشأن الديني في المجال العام، محمد الخراط، ص 18، مجلة الباب العدد السابع.

## المصادر

- استدعاء الشأن الديني في المجال العام. محمد الخراط ، مجلة الباب العدد السابع، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، 2017.

- الإسلام في عيون غربية. محمد عمارة، دار الشروق، ص 6-7 ينظر كذلك مجموع الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، 1956.

- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. عبد الوهاب المسيري، د. المجلد الأول، دار الشروق، 2017، ص 20.

- العلمانية تحت المجهر. عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة، دار الفكر، 2020، ص 121.

- العلمانية في المشرق العربي، مجموعة مؤلفين، بترا للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 16.

- العلمانية مذهباً، دراسة نقدية في الأسس والمرتكزات، مجموعة من الباحثين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014، ص 72-73.

- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية: 13.

- مقال نقد العلمانية. أبو زيد أوكاي بالا ، مقال على شبكة النت.

